

مجلة كلية الشريعة الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

(ذي الحجة / ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م)

السنة العاشرة
العدد (٣٠)

الرقم الدولي
٩٣.٨ - ٢٣.٤



الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨



مجلة كلية الشريعة الطوسية بجامعة القادسية

عِلْمٌ فَضْلٌ مَحْكَمَةٌ تَعْنِي بِالذَّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي - النجف الأشرف / العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة العاشرة / العدد (٣٠)

(ذي الحجة ١٤٤٧هـ، حزيران ٢٠٢٦م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م





NO
DATE



العدد: ت هـ ١٠٤٦
التاريخ: ٢٠٢٤/٥/١٧

أمر وزاري

الوزير
مجلس التعليم العالي والبحث العلمي
١٠٤٦
١٧/٥/٢٠٢٤
٢٣٩٥٤ (ت هـ / أ ك ٢٣٩٥٤ في ٢٣/١٢/٢٠٢٣) تقرر الآتي:
تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ
الطوسي) تضم الكليات الآتية: (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية
التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

أملين ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

٢٠٢٤/٥/٥

الصادرة
بموجب
م.م. بشار علي

نسخة منه إلى:

- الامانة العامة لمجلس الوزراء / للفضل بالاطلاع / للتقدير.
- مكتب الوزير / إشارة إلى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) على توصيات مجلس التعليم العالي بمجلسه الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الوزارات كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الزكلاء / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقييم العلمي / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رئاسات الجامعات الحكومية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الاهلية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد المعلمين للدراسات العليا / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية... مع الأوليات .

- الصادرة

م.م. بشار علي ٥/٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:

الرقم: ب ت 4 / 10019

Date:

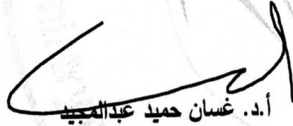
التاريخ: 2019/10/22

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م / مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص / ٦٢٦ في ٥ / ٥ / ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتك واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠١٩ على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الأخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .
للتفضل بالاطلاع وإبلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير .


أ.د. غسان حميد عبدالحميد

المدير العام لدائرة البحث والتطوير

٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الي :

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته المنكورة أعلاه والمثبتة على اصل منكرتنا المرقم ب ت م ٤ / ٦٦٩٢ في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٩ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير .
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهندس ، أنس
٢١ / تشرين الاول

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقييم العلمي
قسم التعليم الاهلي

رقم الكتاب : ج ٥ / ٦٤٨٢
التاريخ : ٢٠١٢/١١/١٤

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣

المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابتنا المرقم ج ٦١٠٠/٥ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشأن الفقرة (١/١٠/الاولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجالات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.



المحاسب القانوني

حيدر محمد درويش

ع/رئيس جهاز الاشراف والتقييم العلمي

٢٠١٢/١١/١٤



٥٩٥
١٧٤٦

نسخة منه الى //

- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / متحركتم بت م ١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الاشراف والتقييم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصنادرة .

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم محمد الأسدي

مدير التحرير

أ.د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيئة التحرير

١.أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة
٢.أ.د. صالح القريشي / كلية الفقه - جامعة الكوفة
٣.أ.د. أميرة الجوفي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة
٤.أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية
٥.أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية
٦.أ.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة
٧.أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية - جامعة البصرة
٨.أ.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه - جامعة الكوفة
٩.أ.د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١٠.أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١١.أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١٢.أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشم جبار الزرقي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

أعضاء هيئة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويت.

أ.د. عبد القادر فيدوح: جامعة قطر / قطر.

أ.د. حبيب مونسسي: جامعة الجليلي ليايس / الجزائر.

أ.د. أحمد رشاش: جامعة طرابلس / ليبيا.

أ.د. سرور طالببي: رئيس مركز جيل البحث العلمي / لبنان.

سكرتير التحرير

م.م أحمد جميل مكي العميدي

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١. أن لا يكون البحث قد نُشر أو قُبِلَ للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محملاً على شبكة المعلومات العالمية.
٢. أن يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.
٣. أن يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث / اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله / خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أي منهما مئتي كلمة / المقدمة / متن البحث / الخاتمة والتتائج والتوصيات / الهوامش نهاية البحث / ثبت بالمصادر والمراجع.
٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِلَ للنشر أم لم يُقبَل، ولهياة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسباً.
٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.
٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .
٧. تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكّنر) وتحمل على قرص البحث.
٨. يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).
٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.
١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمر فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني: mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٣٠١٨١٥٠ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين .

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دربهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتنبؤاً كغيرها من المجالات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين .

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجالات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجالات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة .

داعين المولى عزّ وجلّ أن نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق .

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي



المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١٩	الباحث: عدي أيمن يحيى الجزائري جامعة الكوفة - كلية الفقه	مفهوم البيئة في القرآن الكريم ودوره في التوعية البيئية المعاصرة
٤٧	الباحث الاول م.م هدى عباس خضر جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية الباحث الثاني م.م شاكر صادق عبد المديرية العامة لتربية في النجف الأشرف	التأويل القرآني بين النص والسياق دراسة في مناهج التفسير المعاصر

دراسات في العقيدة والفكر الإسلامي		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٦٩	أ. د. محسن كامل غضبان الخزاعي جامعة الكفيل/ كلية القانون	المستويات التوظيفية لنهج البلاغة في تفاسير الأمامية دراسة في البعد العقدي للخطاب التفسيري الأمامي
٩٧	أ. م. د. محمد إدريس كزهور جامعة ذي قار / كلية العلوم الإسلامية	منهج السيد الخوئي في نقد أهل الكتاب (نفحات الاعجاز أنموذجاً)

الدراسات اللغوية والأدبية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١١٧	الباحث الاول أ.د. تماضر قائد الحاتمي جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات الباحث الثاني زينب سجاد محمود المشهدي	القطع عند النحويين
١٤١	م.م حيدر توفيق كاظم وادي جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة	تسمية الأبناء بأسماء الخلفاء - أبناء الإمام علي (عليه السلام) انموذجاً - دراسة تحليلية
١٧٩	م. د. رباب موسى نعمة جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد	قراءة دلالية بمنطق تحليل الخطاب لأسلوب الحذف في النص القرآني
١٩٧	م.د. رفعت اسوادي عبد حسون كلية الفقه الجامعة	القيم الجمالية في الشعر الحديث التشكيلات الكتابية والبصرية اختيار
٢٤١	الباحث الاول زينب كاظم كشيح جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات الباحث الثاني أ.د. محمد ياسين الشكري جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات	أسلوب التمني في كتاب وصايا الملوك وأبناء الملوك لدعبل الخزاعي (٢٤٦هـ) دراسة نحوية دلالية
٢٥٧	الباحث الاول أ.د. عبد الإله عبد الوهاب العرداوي الباحث الثاني م.م. غفران عزيز صاحب عزيز	الحُجج المؤسسة على بُنية الواقع في المقامات اللزومية

٢٧٧	م.د. مثنى راهي شبلأوي عطية المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	ابيات شعر الخنساء الواردة في لسان العرب دراسة في الاشارات التداولية
٢٩٧	الباحث الاول أ.د حيدر كريم الجمالي جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية الباحث الثاني مرتضى علي كريم علي ذبحاوي جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية	الحقول الدلالية وأثرها في تطور الألفاظ المسيئة
٣٣٣	الباحث الأول أ.د محمد عبد الزهرة غافل الشريفي جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية الباحث الثاني معتمد ربيع حسين الذبحاوي جامعة جابر بن حيان	أشكال الانزياحات اللغوية في القراءات الحدائثة

الدراسات الفلسفية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٣٥٥	الباحث الاول أ. د. اميمة ابراهيم محمود جامعة تكريت/ كلية الطب البيطري الباحث الثاني أ.د. يوسف حسن محمود جامعة تكريت/ كلية الاداب	قضايا الموريسكيين في تقارير قناة الجزيرة الوثائقية دراسة تحليلية

٣٨١	م.د. محمد عبد العباس ناجي المديرية العامة للتربية في النجف الاشرف	تأثير المجامع المسكونية في انفصال الكنيسة الشرقية عن كنيسة روما(الغربية)
-----	-------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------

الدراسات القانونية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤١١	م.م بنين فلاح مهدي جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية	تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد دراسة تحليلية لقانون المعاملات المدنية في السياق العربي الحديث
٤٣٧	م.د كرار حسن الغزالي كلية الطب / جامعة جابر بن حيان	التنظيم القانوني لعقد عمل الاحداث في القانون العراقي

الدراسات التاريخية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤٦٧	م.م حنان محمد عبدالزهره جامعة الكوفة - المكتبة المركزية	الثورة المصرية سنة ١٩١٩ وتحول البنية السياسية من الخلافة الى الدولة القومية

الدراسات الجغرافية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤٩٥	<p style="text-align: center;">الباحث الاول م. م. إسراء كامل مزهر مديرية تربية النجف الاشرف</p> <p style="text-align: center;">الباحث الثاني أ. د. رحيم محمد عبد زيد جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم الجغرافية</p>	<p>تحليل جغرافي للخصائص الاقتصادية للملاك التدريسي في جامعات محافظة النجف الاشرف</p>
٥٢٧	<p style="text-align: center;">م.م. ايمن عدنان جبر ابو صبيح جامعة الكوفة / كلية التخطيط العمراني</p>	<p>التوزيع الجغرافي الكمي للتباين في حدود الصفائح التكتونية</p>
٥٤٧	<p style="text-align: center;">الباحث الاول أ.م.د. حيدر جميل حياوي العبودي جامعة الكوفة - التخطيط العمراني</p> <p style="text-align: center;">الباحث الثاني رانيا عادل جواد جامعة الكوفة</p> <p style="text-align: center;">الباحث الثالث فيحاء عبد الحسين هادي جامعة الكوفة</p>	<p>تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واثرها في تنمية المعرفة الجغرافية</p>
٥٦٧	<p style="text-align: center;">الباحث الاول م.م. منال جبار عبد الخاقاني جامعة الكوفة/ المكتبة المركزية</p> <p style="text-align: center;">الباحث الثاني م.م. اسماعيل خيون محمد الحجامي جامعة الكوفة/ المكتبة المركزية</p>	<p>دراسة العلاقة بين الخصائص المناخية وإنتاج محاصيل الحنطة والشعير في قضاء المشخاب</p>

دراسات في العلوم السياسية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٦٠١	الباحث رائد سعدون مصطفى كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة	قراءة تحليلية في نشأة وتطور الجمعيات والأحزاب السياسية في مدينة السليمانية في النصف الأول من القرن العشرين

دراسات الفن التشكيلي

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٦٣١	م.م عميد راهي نعمة معهد الفنون الجميلة/ مديرية تربية النجف الأشرف	جماليات الانزياح للشكل البشري في اعمال الفنان بيكاسو
٦٦٧	الباحث الأول فارس عبد العباس حسن معهد الفنون الجميلة للبنين . النجف الاشرف الباحث الثاني أ.د هاشم خضير الحسيني جامعة بغداد . كلية الفنون الجميلة	المؤازرة في خامات زخارف العتبة العلوية المقدسة



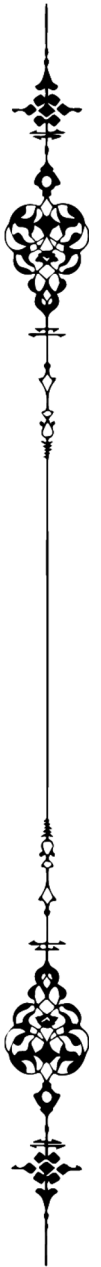
تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد

دراسة تحليلية لقانون المعاملات المدنية في السياق العربي الحديث



م.م بنين فلاح مهدي

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية



تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد

دراسة تحليلية لقانون المعاملات المدنية في السياق العربي الحديث

الباحث

م.م بنين فلاح مهدي

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية

المستخلص

تُعد التغييرات التشريعية من أبرز العوامل التي تؤثر على بنية المجتمعات الحديثة، حيث تلعب دوراً محورياً في صياغة العلاقات بين الأفراد والدولة، وبين الأفراد أنفسهم، في السياق العربي، يشهد قانون المعاملات المدنية تطورات مستمرة تهدف إلى مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مما ينعكس بشكل مباشر على حقوق الأفراد وواجباتهم وهذه التغييرات، سواء كانت في شكل تعديلات على القوانين القائمة أو استحداث تشريعات جديدة، تثير تساؤلات حول مدى تأثيرها على حماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في الملكية، حرية التعاقد، والعدالة في المعاملات حيث تتميز قوانين المعاملات المدنية في العالم العربي بتنوع مصادرها وهدفت الدراسة الى بيان الاطار النظري والتشريعي لقانون المعاملات المدنية في العراق وبيان مدى تحليل تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الافراد حيث يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد في قانون المعاملات المدنية بالسياق العربي الحديث وتوصلت الدراسة الى انه أظهرت التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية بالعراق محاولات لتحسين حماية الحقوق الأساسية، مثل الملكية وحرية التعاقد، لكن التطبيق العملي يعاني من نقص الكفاءة بسبب ضعف البنية التحتية القانونية والفساد الإداري، مما يحد من فعالية هذه التغييرات في تعزيز العدالة الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: التغييرات التشريعية ، حقوق الأفراد، المعاملات المدنية ، السياق العربي

Abstract:**The Impact of Legislative Changes on Individual Rights: An Analytical Study of Civil Transactions Law in the Modern Arab Context**

Legislative changes are among the most prominent factors affecting the structure of modern societies, playing a pivotal role in shaping relationships between individuals and the state, and among individuals themselves. In the Arab context, civil transaction law is undergoing continuous developments aimed at keeping pace with social and economic transformations. This directly impacts individual rights and obligations. These changes, whether in the form of amendments to existing laws or the introduction of new legislation, raise questions about their impact on protecting fundamental rights, such as the right to property, freedom of contract, and fairness in transactions. Civil transaction laws in the Arab world are characterized by their diverse sources. This study aimed to clarify the theoretical and legislative framework of civil transaction law in Iraq and to analyze the impact of legislative changes on individual rights. The research employs a descriptive analytical approach to examine the impact of legislative changes on individual rights within the modern Arab context of civil transaction law. The study concluded that legislative changes in Iraqi civil transaction law have demonstrated attempts to improve the protection of fundamental rights, such as property and freedom of contract. However, practical application suffers from inefficiency due to weak legal infrastructure and administrative corruption, which limits the effectiveness of these changes in promoting social justice.

Keywords: Legislative changes, individual rights, civil transactions, Arab context

المقدمة

تُعد التغييرات التشريعية من أبرز العوامل التي تؤثر على بنية المجتمعات الحديثة، حيث تلعب دورًا محوريًا في صياغة العلاقات بين الأفراد والدولة، وبين الأفراد أنفسهم، في السياق العربي، يشهد قانون المعاملات المدنية تطورات مستمرة تهدف إلى مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مما ينعكس بشكل مباشر على حقوق الأفراد وواجباتهم وهذه التغييرات، سواء كانت في شكل تعديلات على القوانين القائمة أو استحداث تشريعات جديدة، تثير تساؤلات حول مدى تأثيرها على حماية الحقوق

الأساسية، مثل الحق في الملكية، حرية التعاقد، والعدالة في المعاملات حيث تتميز قوانين المعاملات المدنية في العالم العربي بتنوع مصادرها، حيث تجمع بين الأحكام الفقهية الإسلامية والتشريعات المستمدة من النظم القانونية الغربية، مثل القانون المدني الفرنسي أو الأنظمة الأنجلو-سكسونية، هذا التنوع يخلق تحديات في تحقيق التوازن بين احترام الخصوصية الثقافية والدينية وبين متطلبات العصر الحديث، خاصة في قضايا مثل حقوق المرأة، التعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك وإن تحليل تأثير هذه التغييرات يكشف عن الحاجة إلى إطار تشريعي مرن يضمن استقرار المعاملات مع تعزيز مبادئ العدالة والمساواة،

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لكيفية تأثير التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية على حقوق الأفراد في السياق العربي الحديث، من خلال دراسة الأطر القانونية الحالية ومقارنتها بالتجارب العالمية، تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى نجاح هذه التشريعات في تعزيز الحقوق الفردية، مع تحديد التحديات التي تواجه تطبيقها، كما تسعى إلى اقتراح توصيات عملية تسهم في تطوير الأنظمة القانونية بما يتماشى مع متطلبات العصر والقيم الاجتماعية الراسخة،

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد في العراق في الحاجة الملحة لفهم كيفية تأثير التعديلات على قانون المعاملات المدنية على الحقوق الأساسية، مثل الملكية، التعاقد، وحماية المستهلك، في سياق اجتماعي واقتصادي سريع التغير حيث يشهد العراق تحولات سياسية واقتصادية كبيرة، مما يستدعي تحديث الأطر القانونية لضمان حماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة الاجتماعية ومن خلال تحليل هذه التغييرات، يسعى البحث إلى تقييم مدى توافق التشريعات مع الاحتياجات المعاصرة، مثل التعاملات الإلكترونية والاستثمار، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع العراقي وعلاوة على ذلك، يسهم البحث في سد الفجوة المعرفية حول فعالية التشريعات المدنية في العراق، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالفساد وانخفاض كفاءة السوق، كما أشارت إليه

بعض الدراسات ومن خلال التحليل النقدي لتشريعات المعاملات المدنية، يهدف البحث إلى اقتراح إصلاحات قانونية تعزز الشفافية والعدالة، وتقلل من تكاليف المعاملات، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا البحث يوفر أساساً علمياً لصناع القرار لتطوير أطر قانونية مرنة، تحقق التوازن بين الحقوق الفردية ومصلحة المجتمع، وتدعم استقرار النظام القانوني في العراق،

اهداف البحث

١، بيان الاطار النظري والتشريعي لقانون المعاملات المدنية في العراق

٢، بيان مدى تحليل تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الافراد

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد في قانون المعاملات المدنية بالسياق العربي الحديث، مع التركيز على قضايا مثل الملكية، التعاقد، وحماية المستهلك ويتضمن المنهج مراجعة الوثائق التشريعية، الدراسات الأكاديمية، والأحكام القضائية لتقييم مدى فعالية هذه التغييرات في تعزيز الحقوق الفردية

هيكله البحث

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي لقانون المعاملات المدنية في العراق

المطلب الأول: تطور قانون المعاملات المدنية في العراق

المطلب الثاني: الأسس القانونية لحماية حقوق الأفراد

المبحث الثاني: تحليل تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد

المطلب الأول: تأثير التغييرات التشريعية على الحقوق الأساسية

المطلب الثاني: التحديات والتوصيات لتطوير التشريعات

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي لقانون المعاملات المدنية في العراق

يُشكل قانون المعاملات المدنية في العراق ركيزة أساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، حيث يعكس تفاعلاً فريداً بين المبادئ الفقهية الإسلامية والتشريعات

المستمدة من النظم القانونية الحديثة، يعتمد القانون المدني العراقي، الصادر بالأصل عام ١٩٥١، على الفقه الحنفي كمصدر رئيسي، مع تأثيرات واضحة من القانون المدني المصري وقانون المجلة العثمانية، مما يجعله نموذجاً يوازن بين التراث القانوني والاحتياجات المعاصرة وهذا الإطار النظري يحدد المبادئ الأساسية للتعاقد، الملكية، والمسؤولية المدنية، بينما تسعى التعديلات التشريعية الحديثة إلى تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق،

تتمثل أهمية الإطار التشريعي لقانون المعاملات المدنية في قدرته على حماية حقوق الأفراد وضمان استقرار المعاملات في ظل التحديات التي يواجهها العراق، مثل التحولات السياسية وانخفاض كفاءة الأسواق ومن خلال تحليل هذا الإطار، يمكن فهم كيفية تأثير التشريعات على الحقوق الفردية، بما في ذلك حرية التعاقد وحماية المستهلك، مع التركيز على الحاجة إلى تطوير القوانين لمواكبة التطورات العالمية، مثل المعاملات الإلكترونية ويوفر هذا الإطار أساساً لتقييم مدى فعالية التشريعات في تحقيق العدالة وتعزيز الثقة في النظام القانوني،^(١)

المطلب الأول: تطور قانون المعاملات المدنية في العراق

يُعد قانون المعاملات المدنية في العراق من الأعمدة الأساسية التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، حيث يعكس مزيجاً فريداً بين المبادئ الفقهية الإسلامية والتشريعات المستمدة من النظم القانونية الحديثة حيث يعود تاريخ هذا القانون إلى مراحل تاريخية متعددة، بدءاً من الفترة العثمانية، مروراً بالانتداب البريطاني، وصولاً إلى الدولة العراقية الحديثة، يهدف هذا البحث إلى استعراض تطور قانون المعاملات المدنية في العراق، مع التركيز على التغييرات التشريعية، التحديات التي واجهت تطبيقه، وتأثيره على حقوق الأفراد في السياق العراقي الحديث،

في الفترة العثمانية، كان قانون المعاملات المدنية يعتمد بشكل رئيسي على أحكام الفقه الإسلامي، وبالأخص الفقه الحنفي، حيث كانت المجلة العثمانية (١٨٦٩-١٨٧٦) الوثيقة القانونية الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية، وهذه المجلة، التي استلهمت أحكامها من الفقه الإسلامي، كانت تهدف إلى توحيد القوانين في الدولة

العثمانية، وشملت مسائل مثل البيع، الإجارة، والرهن ومع ذلك، كانت هذه القوانين تعاني من محدودية التطبيق في بعض المناطق بسبب التنوع الثقافي والديني في العراق، مما أدى إلى استمرار العادات والتقاليد المحلية في تنظيم العديد من المعاملات^(٢)

مع دخول الانتداب البريطاني (١٩١٤-١٩٣٢)، بدأت تظهر تغييرات في النظام القانوني، حيث حاولت الإدارة البريطانية فرض بعض القوانين الغربية، خاصة في مجالات الملكية والضرائب لكن هذه التغييرات واجهت مقاومة من المجتمع العراقي الذي تمسك بالأحكام الشرعية خلال هذه الفترة، بدأت تظهر بوادر الحاجة إلى قانون مدني موحد ينظم المعاملات بشكل أكثر شمولية، خاصة مع تزايد التعاملات التجارية والاقتصادية في العراق نتيجة اكتشاف النفط وتطور الاقتصاد

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، صدر القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ والذي يُعتبر نقطة تحول رئيسية في تاريخ التشريع المدني في العراق هذا القانون ؛ الذي استلهم بشكل كبير من القانون المدني المصري لسنة ١٩٤٨ الذي أعده عبد الرزاق السنهوري، جمع بين أحكام الفقه الإسلامي وبين مبادئ القوانين المدنية الغربية، خاصة القانون المدني الفرنسي تضمن القانون تنظيمًا شاملاً للمسائل المتعلقة بالعقود، الالتزامات، الملكية، والمسؤولية المدنية، مما جعله إطاراً قانونياً مرناً قادراً على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت حيث ركز القانون المدني العراقي على مبدأ حرية التعاقد، حيث أتاح للأفراد صياغة عقودهم وفقاً لإرادتهم طالما لا تتعارض مع النظام العام والآداب العامة كما أعطى أهمية كبيرة لحماية الملكية الخاصة، وهو ما كان ضرورياً في سياق اقتصادي بدأ يعتمد على الاستثمارات والتجارة ومع ذلك، واجه هذا القانون تحديات في التطبيق، خاصة في المناطق الريفية حيث كانت العادات والتقاليد لا تزال تهيمن على المعاملات على سبيل المثال، كانت قضايا الملكية الأرضية تُحل في كثير من الأحيان وفقاً للأعراف القبلية بدلاً من القانون الرسمي^(٣)

مع مرور الزمن، وخاصة في فترة الستينيات والسبعينيات، بدأت تظهر الحاجة إلى تحديث القانون المدني ليتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية شهد العراق خلال هذه الفترة نمواً اقتصادياً سريعاً نتيجة عائدات النفط، مما زاد من تعقيد المعاملات التجارية والمدنية كما أدت التغيرات السياسية، مثل تأميم النفط وتوسع القطاع العام، إلى ظهور حاجة لتشريعات جديدة تنظم العلاقات بين الأفراد والدولة في هذا السياق، أُدخلت تعديلات على القانون المدني، مثل تعديلات عام ١٩٧٨ التي ركزت على تعزيز حماية المستهلك والتزامات الأطراف في العقود

في الثمانينيات والتسعينيات تأثر تطبيق القانون المدني بالحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، مما أدى إلى تراجع كفاءة النظام القانوني خلال هذه الفترة، زادت الاعتماد على الأعراف غير الرسمية لحل النزاعات، خاصة في ظل ضعف المؤسسات القضائية ومع ذلك، ظل القانون المدني العراقي إطاراً مرجعياً مهماً، حيث استمر القضاء في الاستناد إليه في القضايا المدنية المتعلقة بالعقود والملكية وبعد عام ٢٠٠٣، ومع تغيير النظام السياسي في العراق، بدأت مرحلة جديدة في تطور قانون المعاملات المدنية أدت إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية إلى الحاجة لتحديث التشريعات المدنية لتتماشى مع متطلبات العولمة على سبيل المثال، ظهرت الحاجة إلى تنظيم التعاملات الإلكترونية، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الحديث ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات كبيرة، بما في ذلك الفساد الإداري، ضعف البنية التحتية القانونية، والاضطرابات الأمنية التي أثرت على استقرار النظام القانوني.

من أبرز التعديلات التي طُرحت في الفترة الحديثة، محاولات تنظيم التعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك على سبيل المثال، أُدخلت بعض التعديلات التي تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين في العقود الإلكترونية، لكن هذه التعديلات لا تزال تعاني من نقص الأطر التنظيمية الشاملة كما أن هناك تحديات تتعلق بتطبيق القوانين في ظل ضعف الثقة في المؤسسات القضائية، مما يجعل الأفراد يلجأون في كثير من الأحيان إلى حلول غير رسمية لتسوية النزاعات، وإلى جانب ذلك، أثرت

التغيرات الاجتماعية، مثل زيادة الوعي بحقوق المرأة، على مطالبات تحديث القانون المدني على الرغم من أن القانون المدني العراقي يضمن المساواة في الحقوق المدنية، إلا أن تطبيقه في قضايا مثل الملكية أو العقود لا يزال يواجه تحديات بسبب الأعراف الاجتماعية التقليدية على سبيل المثال، في بعض المناطق، لا تزال النساء تواجه قيوداً في ممارسة حقوق الملكية بسبب العادات القبلية

من الجوانب المهمة التي برزت في تطور القانون المدني، محاولة تحقيق التوازن بين المبادئ الشرعية والاحتياجات الحديثة على سبيل المثال، قضايا الإجارة والقروض، حاول المشرع العراقي دمج أحكام الفقه الإسلامي، مثل حظر الربا، مع متطلبات الاقتصاد الحديث هذا التوازن لم يكن دائماً ناجحاً، حيث أدى في بعض الحالات إلى تعقيد التشريعات وصعوبة تطبيقها^(٤)

في السياق الحديث، أصبح من الضروري النظر في إصلاحات شاملة للقانون المدني لتلبية متطلبات الاقتصاد العالمي على سبيل المثال، يتطلب تطوير الأسواق المالية في العراق تشريعات واضحة تنظم العقود المالية المعقدة، مثل عقود التأمين والاستثمار كما أن هناك حاجة إلى تعزيز حماية المستهلك من خلال قوانين صارمة تحد من الممارسات التجارية غير العادلة حيث ان التحديات التي تواجه تطبيق القانون المدني في العراق لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تشمل أيضاً البنية التحتية القضائية على سبيل المثال، غياب تدريب كافٍ للقضاة والمحامين في التعامل مع القضايا المدنية الحديثة، مثل التعاملات الإلكترونية، يؤثر سلباً على كفاءة النظام القانوني كما أن الفساد الإداري يُعد عائقاً رئيسياً أمام تحقيق العدالة في تطبيق القوانين

من الجدير بالذكر أن القانون المدني العراقي، رغم تحدياته، يُعتبر إطاراً قانونياً مرناً نسبياً، حيث يسمح بتفسير الأحكام وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية على سبيل المثال، يتيح القانون للقضاة الاستناد إلى الفقه الإسلامي في حال عدم وجود نص صريح، مما يمنح مرونة كبيرة في التعامل مع القضايا الجديدة ومع ذلك، هذه المرونة قد تؤدي أحياناً إلى تفاوت في الأحكام القضائية، مما يستدعي وضع معايير أكثر

وضوحاً وفي السنوات الأخيرة برزت دعوات لإصلاح القانون المدني ليصبح أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، خاصة في مجالات مثل حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على سبيل المثال، هناك مقترحات لتعديل الأحكام المتعلقة بالملكية لضمان حقوق النساء بشكل أكبر كما أن هناك حاجة إلى تطوير الأحكام المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية لدعم الاقتصاد الرقمي ويمكن القول إن تطور قانون المعاملات المدنية في العراق يعكس محاولات مستمرة لتحقيق التوازن بين التراث القانوني الإسلامي والاحتياجات الحديثة رغم التحديات التي واجهت هذا التطور، مثل الفساد، ضعف البنية التحتية القانونية، والتغيرات السياسية، إلا أن القانون المدني العراقي ظل إطاراً مهماً لتنظيم العلاقات بين الأفراد من الضروري مواصلة الجهود لتحديث هذا القانون، مع الأخذ في الاعتبار التحديات المحلية والمعايير الدولية، لضمان حماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة في المجتمع العراقي^(٥)

المطلب الثاني: الأسس القانونية لحماية حقوق الأفراد

تُعد الأسس القانونية لحماية حقوق الأفراد في العراق ركيزة أساسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث تسعى إلى ضمان العدالة والمساواة بين الأفراد في إطار قانوني يحترم الخصوصية الثقافية والدينية للبلاد يعتمد النظام القانوني العراقي في هذا المجال بشكل رئيسي على القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، الذي يُشكل العمود الفقري لتنظيم المعاملات المدنية، إلى جانب تشريعات أخرى مكملة يهدف هذا البحث إلى استعراض الأسس القانونية التي تحمي حقوق الأفراد في العراق، مع التركيز على مبادئ الملكية، حرية التعاقد، حماية المستهلك، والمسؤولية المدنية، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيق هذه الأسس في السياق العراقي الحديث^(٦)

يُعتبر القانون المدني العراقي إطاراً قانونياً شاملاً يستمد أحكامه من الفقه الإسلامي، وبالأخص المذهب الحنفي، مع تأثيرات واضحة من القانون المدني المصري الذي صيغه عبد الرزاق السنهوري ينص القانون على مبادئ أساسية تهدف إلى حماية حقوق الأفراد، مثل مبدأ حرية التعاقد، الذي يتيح للأفراد إبرام العقود وفقاً لإرادتهم

الحرّة، شريطة ألا تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة هذا المبدأ يُعد ضماناً أساسية لحقوق الأفراد في تنظيم معاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسمح بمرونة كبيرة في صياغة الالتزامات التعاقدية على سبيل المثال، ينظم القانون عقود البيع، الإجارة، والرهن، مما يوفر حماية قانونية للأطراف المتعاقدة وتُشكل حماية حق الملكية أحد الأسس القانونية الجوهرية في القانون المدني العراقي، حيث ينص على أن الملكية حق مطلق يتيح لصاحبه التصرف في ممتلكاته دون قيود، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك هذا الحق يُعد أساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، حيث يشجع الاستثمار ويحمي الأفراد من الاعتداء على ممتلكاتهم ومع ذلك، يواجه تطبيق هذا المبدأ تحديات في العراق، خاصة في قضايا الملكية الأرضية، حيث تتداخل الأعراف القبلية مع الأحكام القانونية، مما يؤدي أحياناً إلى نزاعات طويلة الأمد على سبيل المثال، في بعض المناطق الريفية، لا تزال العادات تتحكم في نقل الملكية، مما يعيق تطبيق القانون الرسمي إلى جانب الملكية وحرية التعاقد، يُولي القانون المدني العراقي أهمية كبيرة لحماية المستهلك، وهو جانب أصبح أكثر أهمية في العصر الحديث مع تزايد التعاملات التجارية والإلكترونية ينص القانون على مبدأ حسن النية في التعاقد، مما يلزم الأطراف باحترام حقوق بعضهم البعض ويحمي المستهلك من الممارسات التجارية غير العادلة كما أُدخلت تعديلات تشريعية في السنوات الأخيرة لتعزيز حماية المستهلك، خاصة في التعاملات الإلكترونية، لكن هذه التعديلات لا تزال تعاني من نقص الأطر التنظيمية الشاملة على سبيل المثال، غياب تشريعات واضحة لتنظيم التجارة الإلكترونية يعرض المستهلكين لمخاطر مثل الاحتيال الرقمي وتُعد المسؤولية المدنية أحد الأسس القانونية المهمة لحماية حقوق الأفراد، حيث ينظم القانون المدني العراقي التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأفعال غير المشروعة أو خرق العقود يعتمد القانون على مبدأ الخطأ، حيث يُلزم الشخص الذي يتسبب في ضرر للغير بتعويضه، شريطة إثبات الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما هذا المبدأ يوفر حماية فعالة للأفراد، حيث يضمن تعويض المتضررين من الأفعال غير القانونية، مثل الإهمال أو الاعتداء ومع ذلك، يواجه تطبيق هذا المبدأ تحديات

عملية، مثل طول الإجراءات القضائية وضعف الثقة في النظام القضائي، مما يدفع البعض إلى اللجوء إلى الحلول غير الرسمية^(٧)

يُضاف إلى ذلك أن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ يُشكل إطاراً قانونياً علياً يدعم حماية حقوق الأفراد ينص الدستور على مبادئ المساواة أمام القانون، حماية الحريات الأساسية، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال، تنص المادة ٢٣ من الدستور على حماية الملكية الخاصة، مما يعزز الأسس القانونية الواردة في القانون المدني كما يؤكد الدستور على استقلال القضاء، وهو عنصر أساسي لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل ومع ذلك، يعاني النظام القضائي في العراق من تحديات مثل الفساد ونقص الموارد، مما يؤثر سلباً على فعالية حماية الحقوق^(٨)

في السياق العراقي الحديث، تبرز تحديات كبيرة في تطبيق الأسس القانونية لحماية حقوق الأفراد يُعد الفساد الإداري أحد أبرز هذه التحديات، حيث يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات القانونية ويعيق تنفيذ القوانين على سبيل المثال، في قضايا الملكية، قد يتم التلاعب بالوثائق الرسمية بسبب الفساد، مما يؤدي إلى نزاعات قانونية معقدة كما أن ضعف البنية التحتية القانونية، مثل نقص التدريب للقضاة والمحامين في المجالات الحديثة كالتعاملات الإلكترونية، يحد من قدرة النظام على مواجهة التحديات الجديدة

تؤثر التغيرات الاجتماعية أيضاً على تطبيق الأسس القانونية على سبيل المثال، زيادة الوعي بحقوق المرأة دفعت إلى مطالبات بتحسين تطبيق القوانين المتعلقة بالملكية والعقود لضمان المساواة بين الجنسين ومع أن القانون المدني يضمن المساواة من الناحية النظرية، إلا أن الأعراف الاجتماعية في بعض المناطق لا تزال تعيق ممارسة النساء لحقوقهن، خاصة في المناطق الريفية هذا التعارض بين القانون والعادات يستدعي جهوداً إضافية لتوعية المجتمع وتعزيز تطبيق القوانين^(٩)

من الجوانب المهمة التي تتطلب الاهتمام، الحاجة إلى تحديث الأسس القانونية لمواكبة التطورات العالمية على سبيل المثال، أصبح تنظيم التعاملات الإلكترونية ضرورة ملحة مع انتشار التجارة الإلكترونية يتطلب ذلك استحداث تشريعات جديدة

تحدد حقوق والتزامات الأطراف في العقود الرقمية، مع وضع آليات لمكافحة الاحتيال الإلكتروني كما أن هناك حاجة إلى تعزيز حماية المستهلك من خلال قوانين صارمة تمنع الاستغلال في الأسواق إلى جانب ذلك، يُعد تعزيز استقلال القضاء وتحسين كفاءته أمراً ضرورياً لضمان حماية حقوق الأفراد يتطلب ذلك توفير تدريب مستمر للقضاة والمحامين، وتحسين البنية التحتية للمحاكم، وتطوير آليات الرقابة للحد من الفساد كما أن إشراك المجتمع المدني في صياغة التشريعات يمكن أن يساهم في ضمان أن تعكس القوانين احتياجات الأفراد وتتماشى مع الواقع الاجتماعي وتُظهر الأسس القانونية لحماية حقوق الأفراد في العراق، كما وردت في القانون المدني والدستور، إطاراً قانونياً قوياً من الناحية النظرية، لكنه يواجه تحديات كبيرة في التطبيق العملي يتطلب تعزيز حماية حقوق الأفراد جهوداً مستمرة لتحديث التشريعات، تحسين النظام القضائي، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق هذه الأهداف، وعلى ضوء ما تقدم يمكن للعراق بناء نظام قانوني يضمن العدالة والمساواة، ويعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات^(١٠)

المبحث الثاني: تحليل تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد

تُعد التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية بالعراق محورياً أساسياً لفهم تأثيرها على حقوق الأفراد، حيث تسعى هذه التعديلات إلى مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في سياق عربي حديث في ظل التحديات التي يواجهها العراق، مثل عدم الاستقرار السياسي وتطور الأسواق، تبرز أهمية تحليل هذه التغييرات لتقييم مدى فعاليتها في حماية الحقوق الأساسية، مثل الملكية، حرية التعاقد، وحماية المستهلك، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية التي تميز المجتمع العراقي ومن خلال هذا التحليل، يمكن استكشاف كيف تسهم التشريعات الحديثة في تعزيز العدالة والمساواة، أو ما إذا كانت تواجه تحديات مثل الفساد الإداري أو نقص الكفاءة في التطبيق يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية نقدية لتأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد، مع التركيز على قانون المعاملات المدنية، وتحديد الفجوات التي

تحتاج إلى إصلاح لضمان تحقيق توازن بين متطلبات العصر الحديث والقيم الاجتماعية الراسخة في العراق.

المطلب الأول: تأثير التغييرات التشريعية على الحقوق الأساسية

تُعد التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية بالعراق من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حق الملكية، حرية التعاقد، وحماية المستهلك، في سياق يتسم بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية يعتمد النظام القانوني العراقي على القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، الذي يجمع بين أحكام الفقه الإسلامي والمبادئ القانونية الحديثة كما اسلفنا، مع تعديلات لاحقة تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير هذه التغييرات على الحقوق الأساسية في العراق، مع التركيز على التحديات التي تواجه تطبيقها وانعكاساتها على العدالة والمساواة في المجتمع العراقي الحديث حيث بدأ تطور التشريعات المدنية في العراق خلال الفترة العثمانية، حيث كانت المجلة العثمانية (١٨٦٩-١٨٧٦) تنظم المعاملات المدنية بناءً على الفقه الحنفي مع دخول الانتداب البريطاني، ظهرت محاولات لإدخال مبادئ قانونية غربية، خاصة في مسائل الملكية والضرائب، لكنها واجهت مقاومة بسبب تمسك المجتمع بالأحكام الشرعية.

بعد تأسيس الدولة العراقية، صدر القانون المدني العراقي عام ١٩٥١، مستلهماً من القانون المدني المصري، ليصبح إطاراً شاملاً ينظم الحقوق الأساسية هذا القانون أكد على حرية التعاقد، التي تتيح للأفراد صياغة عقودهم بحرية، مما عزز حقوقهم في إبرام الاتفاقيات التجارية والشخصية، لكنه اشترط عدم تعارض العقود مع النظام العام أو الآداب^(١)

حق الملكية يُعد من أبرز الحقوق الأساسية التي يحميها القانون المدني العراقي، حيث ينص على أن لصاحب الملكية الحق في التصرف بممتلكاته دون قيود، ما لم يتعارض ذلك مع القانون هذا الحق دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار وحماية الأفراد من الاعتداء على ممتلكاتهم ومع ذلك، أدت التغييرات التشريعية بعد عام ٢٠٠٣، التي رافقت إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، إلى تعقيدات

في تطبيق هذا الحق على سبيل المثال، شهدت قضايا الملكية الأرضية نزاعات بسبب التداخل بين الأعراف القبلية والقوانين الرسمية، خاصة في المناطق الريفية، مما أثر سلباً على حقوق الأفراد في التمتع بممتلكاتهم

تُشكل حماية المستهلك جانباً مهماً من الحقوق الأساسية التي تأثرت بالتغيرات التشريعية مع انتشار التجارة الإلكترونية وزيادة التعاملات التجارية، حاولت التعديلات التشريعية الحديثة تعزيز حماية المستهلك من خلال فرض التزامات على الأطراف المتعاقدة، مثل مبدأ حسن النية لكن هذه التعديلات لم ترق إلى مستوى الطموح بسبب غياب أطر تنظيمية شاملة، خاصة في التعاملات الإلكترونية على سبيل المثال، يعاني المستهلكون من مخاطر الاحتيال الرقمي نتيجة نقص التشريعات التي تنظم التجارة الإلكترونية، مما يحد من فعالية حماية حقوقهم^(١٢)

والمسؤولية المدنية تُعد أيضاً من الحقوق الأساسية التي تأثرت بالتغيرات التشريعية ينص القانون المدني على تعويض المتضررين من الأفعال غير المشروعة أو خرق العقود بناءً على مبدأ الخطأ، مما يوفر حماية للأفراد من الأضرار الناتجة عن الإهمال أو الاعتداء ومع ذلك، يواجه تطبيق هذا المبدأ تحديات مثل طول الإجراءات القضائية وضعف الثقة في النظام القضائي، مما يدفع الأفراد أحياناً إلى اللجوء إلى الحلول القبلية أو غير الرسمية، مما يقلل من فعالية القانون في حماية حقوقهم

أدت التغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ إلى محاولات لتحديث التشريعات المدنية لتتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي على سبيل المثال، حاولت التعديلات تنظيم الاستثمارات الأجنبية والتعاملات المالية المعقدة، مثل عقود التأمين، لدعم حقوق الأفراد في الأسواق المالية لكن هذه الجهود واجهت عقبات مثل الفساد الإداري ونقص البنية التحتية القانونية، مما أثر سلباً على فعالية التشريعات في حماية الحقوق على سبيل المثال، يواجه المستثمرون صعوبات في حماية حقوقهم بسبب البيروقراطية وغياب الشفافية في الإجراءات القانونية حيث تؤثر التغيرات الاجتماعية، مثل زيادة الوعي بحقوق المرأة، على الحقوق الأساسية في العراق على الرغم من أن القانون المدني يضمن المساواة في الحقوق المدنية، إلا أن الأعراف

الاجتماعية في بعض المناطق، خاصة الريفية، تحد من قدرة النساء على ممارسة حقوقهن في الملكية أو التعاقد التعديلات التشريعية الحديثة حاولت معالجة هذه القضايا من خلال تعزيز المساواة، لكن التطبيق العملي لا يزال يعاني من مقاومة اجتماعية، مما يستدعي جهوداً توعوية إلى جانب التشريعات^(١٣)

يُضاف إلى ذلك أن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ يوفر إطاراً قانونياً علياً لحماية الحقوق الأساسية، حيث تنص مواده على المساواة أمام القانون وحماية الحريات الشخصية والاقتصادية على سبيل المثال، جاءت المادة ٢٣ لتحمي الملكية الخاصة، مما يدعم الأسس القانونية في القانون المدني لكن ضعف النظام القضائي، بسبب الفساد ونقص الموارد، يحد من قدرة الدستور على تحقيق هذه الأهداف على سبيل المثال، تتأخر قضايا الملكية أحياناً لسنوات بسبب البيروقراطية، مما يؤثر على حقوق الأفراد ومن التحديات الرئيسية التي تواجه التغييرات التشريعية، ضعف البنية التحتية القانونية على سبيل المثال، نقص التدريب للقضاة والمحامين في التعامل مع القضايا الحديثة، مثل التعاملات الإلكترونية، يقلل من فعالية التشريعات كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى التلاعب بالوثائق القانونية، خاصة في قضايا الملكية، مما يعيق حماية الحقوق هذه التحديات تستدعي إصلاحات شاملة تشمل تحسين النظام القضائي وتعزيز الشفافية^(١٤)

تُظهر التغييرات التشريعية محاولات لمواكبة التطورات العالمية، مثل تنظيم التعاملات الإلكترونية، لكنها لا تزال غير كافية على سبيل المثال، غياب قوانين واضحة لمكافحة الاحتيال الإلكتروني يعرض حقوق المستهلكين للخطر كما أن التشريعات الحالية لا توفر حماية كافية للمستثمرين الأفراد في الأسواق المالية، مما يحد من قدرة العراق على جذب الاستثمارات هذه الفجوات تتطلب تشريعات جديدة تركز على الحدثة مع احترام الخصوصية الثقافية وقد أثرت التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية بالعراق على الحقوق الأساسية بشكل ملحوظ، من خلال تعزيز مبادئ مثل حرية التعاقد وحماية الملكية ومع ذلك، فإن تحديات مثل الفساد، ضعف النظام القضائي، والتعارض بين القوانين والأعراف الاجتماعية تحد من فعالية هذه

التغييرات يتطلب تعزيز حماية الحقوق الأساسية جهوداً مستمرة لتحديث التشريعات، تحسين البنية القانونية، وتوعية المجتمع، لضمان تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع العراقي^(١٥)

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطوير التشريعات

يُعد تطوير التشريعات المدنية في العراق ضرورة ملحة لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وضمان حماية حقوق الأفراد في سياق يتسم بالتحديات السياسية والثقافية يعتمد النظام القانوني العراقي بشكل رئيسي على القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، الذي يجمع بين الفقه الإسلامي والمبادئ القانونية الحديثة، لكنه يواجه عقبات كبيرة في التطبيق بسبب الفساد، ضعف البنية التحتية القانونية، والتعارض بين القوانين والأعراف الاجتماعية يهدف هذا البحث إلى استعراض التحديات التي تواجه تطوير التشريعات في العراق، مع تقديم توصيات عملية لتحسين الأطر القانونية لتعزيز العدالة والمساواة

من أبرز التحديات التي تواجه تطوير التشريعات في العراق، الفساد الإداري الذي يُضعف الثقة في المؤسسات القانونية يؤدي الفساد إلى التلاعب بالوثائق القانونية، خاصة في قضايا الملكية، مما يتسبب في نزاعات طويلة الأمد على سبيل المثال، تُظهر الدراسات أن قضايا الملكية الأرضية غالباً ما تتأخر بسبب الرشوة أو التزوير، مما يُعيق حقوق الأفراد ويقلل من فعالية القانون المدني هذا التحدي يتطلب إصلاحات جذرية تشمل تعزيز الشفافية وتطوير آليات رقابة فعالة^(١٦)

ضعف البنية التحتية القانونية يُشكل تحدياً آخر يعاني النظام القضائي في العراق من نقص الموارد، بما في ذلك التدريب الكافي للقضاة والمحامين، خاصة في المجالات الحديثة مثل التعاملات الإلكترونية على سبيل المثال، غياب الخبرة في تنظيم العقود الرقمية يُعرض المستهلكين لمخاطر الاحتيال الإلكتروني، مما يُبرز الحاجة إلى تحديث التشريعات لتغطية هذه المجالات كما أن طول الإجراءات القضائية يُثبط الأفراد عن اللجوء إلى القضاء، مما يدفعهم إلى الحلول القبلية أو غير الرسمية، وهو ما يُضعف سلطة القانون والتعارض بين القوانين والأعراف الاجتماعية يُعد تحدياً

رئيسياً على الرغم من أن القانون المدني يضمن المساواة في الحقوق، إلا أن الأعراف القبلية في بعض المناطق، خاصة الريفية، تُحد من تطبيقه على سبيل المثال، تواجه النساء قيوداً في ممارسة حقوق الملكية أو التعاقد بسبب العادات التقليدية، مما يُبرز الحاجة إلى توعية اجتماعية إلى جانب التشريعات هذا التعارض يتطلب نهجاً متوازناً يحترم الخصوصية الثقافية مع تعزيز مبادئ العدالة والمساواة

تؤثر التغيرات السياسية والاقتصادية على تطوير التشريعات منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات كبيرة مع إعادة هيكلة الاقتصاد وفتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية، مما استدعى تحديث التشريعات لتنظيم التعاملات المالية المعقدة لكن الاضطرابات الأمنية والفساد أعاقا هذه الجهود على سبيل المثال، يواجه المستثمرون صعوبات في حماية حقوقهم بسبب البيروقراطية وغياب قوانين واضحة للاستثمار، مما يُبرز الحاجة إلى تشريعات مرنة تتماشى مع الاقتصاد العالمي^(١٧)

انتشار التجارة الإلكترونية يُشكل تحدياً جديداً للتشريعات رغم محاولات إدخال تعديلات لتنظيم التعاملات الإلكترونية، إلا أن غياب أطر تنظيمية شاملة يُعرض المستهلكين لمخاطر مثل الاحتيال الرقمي على سبيل المثال، لا توجد تشريعات واضحة تحدد مسؤوليات الأطراف في العقود الإلكترونية، مما يُقلل من الثقة في الأسواق الرقمية هذا التحدي يتطلب استحداث قوانين تُركز على حماية المستهلك وأمن المعاملات الرقمية

عدم كفاية إشراك أصحاب المصلحة في صياغة التشريعات يُعد تحدياً إضافياً غالباً ما تُصاغ التشريعات دون استشارة واسعة مع المجتمع المدني أو الخبراء القانونيين، مما يؤدي إلى قوانين لا تعكس احتياجات الأفراد على سبيل المثال، تفتقر بعض التعديلات التشريعية إلى التوافق مع الواقع الاجتماعي، مما يُعيق تطبيقها هذا التحدي يستدعي تعزيز المشاركة المجتمعية لضمان أن تكون التشريعات عملية وقابلة للتطبيق^(١٨)

وهنا يُوصى باستحداث تشريعات تُنظم التعاملات الإلكترونية بشكل شامل ينبغي وضع قوانين تحدد حقوق والتزامات الأطراف في العقود الرقمية، مع إنشاء هيئات

رقابية لمكافحة الاحتيال الإلكتروني على سبيل المثال، يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم التجارة الإلكترونية لتطوير أطر قانونية تحمي المستهلكين وتُشجع الاستثمار الرقمي^(١٩)

حيث إشراك أصحاب المصلحة في صياغة التشريعات يُعد توصية أساسية ينبغي إجراء مشاورات واسعة مع المجتمع المدني، الخبراء القانونيين، والقطاع الخاص لضمان أن تعكس التشريعات احتياجات الأفراد على سبيل المثال، يمكن تنظيم ورش عمل لمناقشة التعديلات المقترحة، مما يُساهم في صياغة قوانين عملية ومقبولة اجتماعياً كما يُوصى أيضاً بتعزيز التوازن بين القوانين والقيم الثقافية ينبغي أن تُراعي التشريعات الجديدة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع العراقي، مع ضمان الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة على سبيل المثال، يمكن تطوير قوانين تُعزز حقوق النساء في الملكية مع مراعاة الحساسيات الاجتماعية من خلال حملات توعية حيث ينبغي تحديث القانون المدني ليتماشى مع مبادئ الدستور، خاصة في مسائل المساواة وحماية الحقوق الأساسية على سبيل المثال، يمكن مراجعة الأحكام المتعلقة بالعقود لضمان توافقها مع المادة ٢٣ من الدستور التي تحمي الملكية هذه التوصية تتطلب تشكيل لجان قانونية متخصصة لمراجعة التشريعات الحالية فقد يواجه تطوير التشريعات في العراق تحديات كبيرة، مثل الفساد، ضعف البنية القانونية، والتعارض بين القوانين والأعراف لكن من خلال اعتماد توصيات مثل تعزيز الشفافية، تحديث التشريعات، وإشراك أصحاب المصلحة، يمكن تحسين الأطر القانونية لتلبية احتياجات المجتمع هذه الجهود ستساهم في تعزيز العدالة، حماية حقوق الأفراد، ودعم التنمية المستدامة في العراق^(٢٠)

الخاتمة

تُظهر دراسة تأثير التغييرات التشريعية على حقوق الأفراد في قانون المعاملات المدنية بالعراق أهمية تحديث الأطر القانونية لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في سياق عربي حديث وقد أوضحت الدراسة أن هذه التغييرات، رغم محاولاتها لتعزيز حقوق الأفراد مثل الملكية وحرية التعاقد، تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتطبيق العملي، مثل الفساد الإداري ونقص البنية التحتية القانونية من خلال تحليل النصوص التشريعية والمقارنة مع التجارب الدولية، تبين أن القانون المدني العراقي يحتاج إلى إصلاحات مستمرة لضمان تحقيق العدالة والمساواة مع الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العراقي

في الختام، يُعد قانون المعاملات المدنية في العراق أداة حيوية لتنظيم العلاقات بين الأفراد، لكنه يتطلب تطويراً مستمراً للتغلب على التحديات المعاصرة، مثل التعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك توفر هذه الدراسة رؤية شاملة لتأثير التشريعات على حقوق الأفراد، مع إبراز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في التطبيق من خلال اعتماد توصيات عملية، يمكن تحسين الأطر القانونية لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الثقة في النظام القانوني بالعراق

النتائج

١. أظهرت التغييرات التشريعية في قانون المعاملات المدنية بالعراق محاولات لتحسين حماية الحقوق الأساسية، مثل الملكية وحرية التعاقد، لكن التطبيق العملي يعاني من نقص الكفاءة بسبب ضعف البنية التحتية القانونية والفساد الإداري، مما يحد من فعالية هذه التغييرات في تعزيز العدالة الاجتماعية

٢. يواجه قانون المعاملات المدنية تحديات في تحقيق التوازن بين الالتزام بالقيم الثقافية والدينية العراقية وبين متطلبات الحداثة، خاصة في قضايا مثل حقوق المرأة والتعاملات الإلكترونية، مما يتطلب نهجاً مرناً في صياغة التشريعات

٣. كشف التحليل أن الفساد الإداري وانخفاض كفاءة الأسواق يشكلان عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ التشريعات المدنية، مما يؤدي إلى تقليل الثقة في النظام القانوني ويؤثر سلباً على حماية حقوق الأفراد

٤. أشارت الدراسة إلى أن التعديلات التشريعية الحديثة حاولت مواكبة التطورات التكنولوجية، مثل التعاملات الإلكترونية، لكن غياب الأطر التنظيمية الشاملة يحد من قدرة القانون على حماية المستهلكين في هذا المجال

٥. تبين أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات تشريعية شاملة تعزز الشفافية وتقلل من تكاليف المعاملات، مع ضرورة إشراك أصحاب المصلحة في صياغة القوانين لضمان توافقها مع الاحتياجات المحلية والدولية

التوصيات

١. يجب على الجهات المختصة تطوير آليات رقابة فعالة للحد من الفساد الإداري وضمان تطبيق التشريعات المدنية بشكل عادل وشفاف، مما يعزز ثقة الأفراد في النظام القانوني.

٢. يُوصى باستحداث تشريعات محددة تنظم التعاملات الإلكترونية، مع وضع معايير لحماية المستهلكين وضمان أمن المعاملات الرقمية في العراق

٣. ينبغي مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع العراقي عند صياغة التعديلات التشريعية، مع ضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة

٤. يُوصى بتعزيز البنية التحتية القانونية من خلال تدريب القضاة والمحامين وتحسين النظام القضائي لضمان تطبيق التشريعات بكفاءة وسرعة

٥. يجب إشراك المجتمع المدني والخبراء القانونيين في عملية صياغة التشريعات لضمان أن تعكس القوانين احتياجات الأفراد وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الهوامش:

- (١) العزاوي، فاضل. (٢٠١٠). تطور التشريع المدني في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ٢٣
- (٢) بدوي، أحمد. (١٩٩٨). مبادئ القانون المدني في الدول العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ص ٣٤
- (٣) الجبوري، محمد حسين. (٢٠٠٥). القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة. بغداد: دار الكتب العلمية، ص ٢٩
- (٤) الخفاجي، علي. (٢٠١٥). المعاملات المدنية في الفقه الإسلامي والقانون العراقي. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، ص ٢٥
- (٥) السنهوري، عبد الرزاق. (١٩٦٤). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٥٦
- (٦) الخفاجي، زينب. (٢٠١٧). حق الملكية في القانون المدني العراقي. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، ص ٤٣
- (٧) العاني، خالد. (٢٠٠٨). المسؤولية المدنية في القانون العراقي. بيروت: دار الحكمة، ص ٣٣
- (٨) الموسوي، عباس. (٢٠١٢). حماية حقوق المستهلك في القانون العراقي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ٢٩
- (٩) الجبوري، محمد حسين. (٢٠٠٥). القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة. بغداد: دار الكتب العلمية، ص ٦٥
- (١٠) السنهوري، عبد الرزاق. (١٩٦٤). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٤٢
- (١١) الخفاجي، زينب. (٢٠١٧). حق الملكية في القانون المدني العراقي. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، ص ٢١
- (١٢) الموسوي، عباس. (٢٠١٢). حماية حقوق المستهلك في القانون العراقي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ١٩

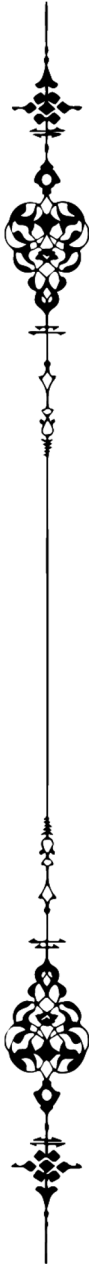
- (١٣) الجبوري، محمد حسين. (٢٠٠٥). القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة. بغداد: دار الكتب العلمية، ص ٣٧
- (١٤) العزاوي، فاضل. (٢٠١٠). تطور التشريع المدني في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ٤٦
- (١٥) السنهوري، عبد الرزاق. (١٩٦٤). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٦٦
- (١٦) الخفاجي، علي. (٢٠١٥). المعاملات المدنية في الفقه الإسلامي والقانون العراقي. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، ص ٣٨
- (١٧) الموسوي، عباس. (٢٠١٢). حماية حقوق المستهلك في القانون العراقي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ٤٠
- (١٨) العزاوي، فاضل. (٢٠١٠). تطور التشريع المدني في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص ٥٥
- (١٩) الجبوري، محمد حسين. (٢٠٠٥). القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة. بغداد: دار الكتب العلمية، ص ٥٩
- (٢٠) السنهوري، عبد الرزاق. (١٩٦٤). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية
- المراجع**
١. بدوي، أحمد، (١٩٩٨)، مبادئ القانون المدني في الدول العربية، بيروت: دار العلم للملايين
٢. الجبوري، محمد حسين، (٢٠٠٥)، القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة، بغداد: دار الكتب العلمية
٣. الخفاجي، زينب، (٢٠١٧)، حق الملكية في القانون المدني العراقي، رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية
٤. السنهوري، عبد الرزاق، (١٩٦٤)، الوسيط في شرح القانون المدني، القاهرة: دار النهضة العربية
٥. العاني، خالد، (٢٠٠٨)، المسؤولية المدنية في القانون العراقي، بيروت: دار الحكمة

٦. العزاوي، فاضل، (٢٠١٠)، تطور التشريع المدني في العراق، رسالة ماجستير، جامعة

بغداد

٧. الموسوي، عباس، (٢٠١٢)، حماية حقوق المستهلك في القانون العراقي، رسالة

ماجستير، جامعة بغداد



JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq

Dhu Al-Hijjah 1447 A.H / June 2026 A.D

Tenth Year
No. 30

ISSN
2304-9308